

CCass,11/07/1985,7558

Identification			
Ref 20566	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 7558
Date de décision 11/07/1985	N° de dossier 15026/84	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Crimes et délits contre les personnes, Pénal	Mots clés قرارات محكمة النقض, Conditions de constitution du délit, Atteinte à un fonctionnaire		
Base légale	Source Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc مجلة المحاكم المغربية Page : 91		

Résumé en français

Pour que les conditions de constitution de délit d'atteinte à un fonctionnaire soient réunies, il faut que cette atteinte soit commise lors de l'exercice de la profession ou à cause d'elle, pour porter atteinte à son honneur ou le respect dû à sa fonction.

Sans quoi, il n'y aurait pas de délit d'atteinte à un fonctionnaire.

Résumé en arabe

القانون الجنائي : جنحة اهانة موظف - شروط قيامها

Texte intégral

المجلس الأعلى

القرار رقم 7558 بتاريخ 11/07/1985

ملف 84/15026

التعليل:

وحيث ان القرار المطعون فيه عندما أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من مؤاخذة العارض بجنحة اهانة موظف عمومي اقتصر في تعليل ذلك على القول : « وحيث تبين للمحكمة من دراسة وثائق الملف ومستنداته ان الحكم الابتدائي أسس على قواعد قانونية سليمة بناء على اعتراف المتهم امام الضابطة القضائية وشهادة الشاهدين امام المحكمة، وحيث ان تصريح المتهم بذلك يكون قد اهان احدا من رجال القضاء، كما ينص على ذلك الفصل 263 من القانون، وان تقديم الشكاية من طرف الشخص المهان ليس شرطا لقيام المتابعة.

وحيث اقتنعت المحكمة بادانة بما نسب اليه، مما يتعين معه تاييد الحكم الابتدائي لسلامة مبناه ومصادفته للصواب فيما قضى به.

كما ان الحكم الابتدائي المؤيد به اقتصر من جهته على تعليل ما قضى به على قوله :

« وحيث تبين للمحكمة من وقائع القضية، وبعد الاطلاع على وثائق الملف ومحتوياته واستنادا إلى ما راج بالجلسة من مناقشات ان المتهم الصافي احمد بن عبد السلام قام فعلا بجريمة اهانة موظف، وذلك بناء على اعترافه امام الضابطة القضائية وعلى تصريحات الشاهدين امام المحكمة، وحيث ان انكاره التهمة المنسوبة إليه امام المحكمة ما هو إلا وسيلة للتملص من الجزاء المرتقب ... ».

لكن حيث ان الفصل 263 المشار اليه والمعاقب العارض بمقتضاه، يتطلب لتبرير العقاب عن جنحة اهانة موظف عمومي ان تكون الاهانة قد وقعت اثناء قيامه بوظيفته او بسبب قيامه بها وقصد المساس بشرفه او بشعوره او الاحترام الواجب لسلطته.

وحيث يتجلى من تنسيصات الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي المؤيد له ان كلا منهما لم يبرز هذه العناصر، مما يكون معه القرار المطعون فيه ناقص التعليل وغير مرتكز على اساس صحيح من القانون.

من اجله :

قضى بنقض وإبطال القرار المطعون فيه.

الرئيس : السيد محمد أمين الصنهاجي

المستشار المقرر : السيد أبو مسلم الحطاب

النيابة العامة : السيد عبد الرحمان مورينو

المحامي : السيد النقيب عبد الرزاق الكوهن